

حدة الرصد بمركـــز السلامة المه القانة المطنة لصدفين التمنسين • Chit

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين Syndicat National des Journalistes Tunisiens

تقرير شهر جوان 2024

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وحدة الرصد بمركــز السلامة المهنية

> > تصميم: معاذ عيادي





المادة 19 من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية



- 1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.
- 2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجور إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. ب) لحمايـة الأمـن القومـي أو النظـام العـام أو الصحـة العامـة أو الآداب العامـة.

الفصل 55 من الدستور التونسي



لا توضع قيـود علـى الحقـوق والحريـات المضمونـة بهـذا الدسـتور إلا بمقتضـى قانـون ولضـرورة يقتضيهـا نظـام ديمقراطـي وبهـدف حمايـة حقـوق الغيـر أو لمقتضيـات الأمـن العـام أو الدفـاع الوطنـي أو الصحــة العمهمــة.

ويجب أن لا تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وأن تكون مبررة بأهدافها، متناسبة مع دواعيها. لا يجوز لأي تنقيح أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بهذا الدستور.

على كُل الهيئات القضائيـة أن تحمـي هـذه الحقـوق والحريـات مـن أي انتهـاك.



ونحـن علـى مشـارف العطلـة القضائيـة التـي سـتنطلق فـي 15 جويليـة 2024 لازال يقبـع في السـجون خمـس صحفييـن/ات واعلامييـن/ات سـواء لتنفيـذ أحـكام قضائيـة وهـم: مـراد الزغيـدي ومحمد بوغـلاب وبرهـان بسـيس. أو لتنفيـذ بطاقـات قضائيـة في انتظـار اسـتكمال التحقيـق والمحاكمـة وهمـا: شـذى الحـاج مبـارك وسـنية الدهمانـي.

وكانت الأشهر الستة الأولى من هذه السنة، سنة الملاحقات القضائية بامتياز مع تصاعد نسق الاحالات خاصة على معنى المرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال والذي تحول إلى سيف يسلط على المعبرين من صحفيين/ات ونشطاء عبر القضاء. وقد سجل شهر جوان 2024 محاكمة الصحفيين والاستماع إليهم سواء لدى باحث البداية أو التحقيق في 5 ملفات، وهو ما يكشف عن مناخ عام يتسم بالتضييق على حرية التعبير وعلى ضرب الحق في الحصول على المعلومة من مصادرها ووضع عوائق غير مشروعة أمام التدفق الحر للمعلومات.

كما مثل شهر جوان 2024 فضاء لعديد عمليات حجب المعلومات خاصة في ما يتعلق بتاريخ مهم ومفصلي بالنسبة للمواطن والتلميذ التونسي وهو اختبارات الباكالوريا وما تمثله من أهمية لدى الجمهور. حيث تعرض الصحفيون إلى عدة أشكال من المضايقات وحجب المعلومات المرتبطة بالعملية التربوية، الأمر الذي جعلهم عاجزين عن انجاز تقارير صحفية ذات طابع معمق عن السياسة العامة المنتهجة في تنظيم الامتحانات وتغطية نتائج الدورة الرئيسية ثم دورة التدارك.

كما شهد شهر جوان عودة الحجيج وشهدت تغطية توافدهم وضع بعض عوائق رغم حصول الصحفيين/ات على التصريحات اللازمة للتغطية في مطار توزر نفطة الدولي. إن تواصل سياسة الانغلاق التى تعيشها الساحة الوطنية إزاء حرية التعبير وحرية العمل أصبحت تضرب حق المواطن التونسي في الحصول على المعلومة وعلى حقه في اعلام حر وتعددي تقوم تغطياته على الدقة والتنوع في ظل وضع يتوجه نحو انتخابات رئاسية جديدة ستشهدها البلاد في شهر أكتوبر القادم.

وهنا تنبه النقابة إلى خطورة الوضع على المسار الانتخابي وخيارات الناخبين المستنيرة والتي تستوجب علما بكل الأخبار التي تخص السياسات العامة. وتعتبر النقابة أن مناخ عمل الصحفيين/ات في تونس بات منذ فترة غير آمن وهو ما يضعهم أمام تحديات كبيرة إزاء القرارات القضائية السالبة للحرية والتضييقات على المعلومة وترك الفضاء العام يغرق في سيل من الشائعات والأخبار الكاذبة.

وسعيا منها لضمان نجاعة العمل الصحفي فإن النقابة تعتبر توفير مناخ حر وصحي للمنافسة السياسية حجر أساس للخروج بتونس من الأزمة الراهنة، لذلك بات من الضروري مراجعة السياسات العامة تجاه الاعلام ضمانا للمصلحة الوطنية.

> وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين



تراجع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر جوان 2024، حيث سجلت وحدة الرصد 15 اعتداء على الصحفيين/ات من أصل 20 إشعارا بحالة ورد عليها من خلال الاتصالات المباشرة من الصحفيين/ات الضحايا أو شهود العيان أو عبر مراقبة محيط العمل الصحفي ومتابعة المحتويات الإعلامية والمستجدات على شبكات التواصل الاجتماعي. وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر ماي المنقضي 24 اعتداء من أصل 28 اشعارا بحالة.



طالت الاعتداءات 15 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 07 إناث و08 ذكور.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي





وتوزعت الخطط إلى 11 صحفيا وصحفية و2 مصورين/ات صحفيين/ات و2 اعلاميين.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب الخطط







ويمثـل ضحايـا الاعتـداءات 9 مؤسسـاتِ إعلاميـة توزعـت إلى 3 قنـوات إذاعيـة و3 قنـوات تُلْفَزيـة و2 مُواقـع الكترونيـة ووكالـة أنبَّاء وحيـدةً.

> المؤسسات الإعلامية لضحايا الاعتداءات









وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر جوان 5 حالات تتبع عدلي وحالة تحريض، كما تم تسجيل 3 حالات مضايقة و3 حالات منع من العمل و3 حالات حجب معلومـات.

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين











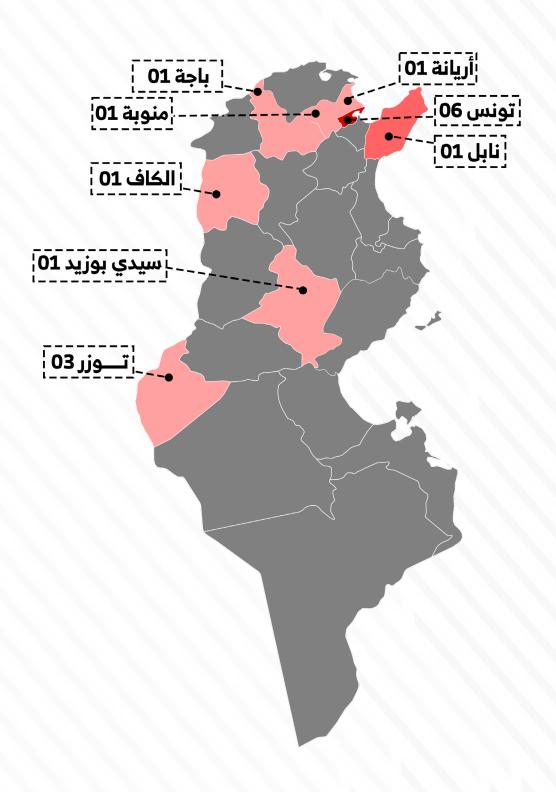
وكان مسؤول عن هذه الاعتداءات جهات قضائية في 5 مناسبات ومكلفون بالاتصال في 4 مناسبات وأمنيون في 3 مناسبات. كما انخرط كل من مسؤولون محليون ونشطاء التواصل الاجتماعي ومواطنون في اعتداء وحيد لكل منهما.

وقد حصلت كل هذه الاعتداءات في 14 مناسبة في الفضاء الحقيقي وفي مناسبة وحيدة في الفضاء الافتراضي.

المعتدون/ات على الصحفيون/ات



وقـد توزعـت الاعتـداءات جغرافيـا في ولايـة تونـس في 6 مناسـبات وفي ولايـة تـوزر في 3 مناسـبات. وتـم تسـجيل اعتـداء وحيـد في كل مـن ولايـات أريانـة ومنوبـة وباجـة والـكاف ونابـل وسـيدي بوزيـد.



تواصل الملاحقات القضائية

حمل تقرير شهر جوان 2024 مفاجأة جديدة وهي اثارة الدعوى لقضيتين في حق سنية الدهماني على خلفية تعليقاتها في وسيلتي اعلام على معنى المرسوم 54 لسنة 2022 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال. كما تم الترفيع في العقوبة في حق الصحفي محمد بـو غـلاب مـن 6 أشـهر في الطـور الابتدائـي إلـى 8 أشـهر في الـدور الاسـتئنافي. وإضافـة الـى ذلـك تـم خـلال شـهر جـوان تفعيـل المرسـوم 54 في الشـكاوى المقدمـة مـن قبـل مواطنيـن خـلال الفتـرة التـي يشـملها التقريـر.

8 أشهر سجنا في حق بو غلاب.

🗒 الوقـــــــــائع

قضت الدائرة الجناحية 17 بمحكمة الاستئناف بتونس، الجمعة 28 جوان 2024، بإقرار إدانة الصحفي محمد بوغلاب مع الترفيع في العقاب البدني من ستة أشهر إلى ثمانية أشهر سجنا على خلفية شكاية تقدمت بها احدى الموظفات بوزارة الشؤون الدينية وقد تم إحالة بو غلاب على معنى الفصل 24 من المرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال

8 أشهر سجناً في حق بو غلاب.

🖺 الوقــــائع

مثلت الإعلامية سنية الدهماني في 11 جوان 2024 أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بعد فتح بحث تحقيقي ضدها من قبل النيابة العمومية من تلقاء نفسها على خلفية تصريحاتها على موجات إذاعة «إي أف أم» حول العنصرية. وتمت إحالة الدهماني على معنى الفصل 24 من المرسوم 54 لسنة 2022 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال بتهمة نشر لإشاعات غير صحيحة وتحريض على العنف وبث لخطاب الكراهية بين الناس.

سنية الدهماني أمام القضاء

على خلفية تعليقاتها في قناة «قرطاج +»

🚆 الوقـــــائع

مثلت الإعلامية سنية الدهماني في 11 جوان 2024 أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بعد فتح بحث تحقيقي ضدها من قبل النيابة العمومية من تلقاء نفسها على خلفية تصريحاتها على موجات إذاعة «قرطاج +» حول العنصرية. وتمت إحالة الدهماني على معنى الفصل 24 من المرسوم 54 لسنة 2022 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال بتهمة نشر لإشاعات غير صحيحة وتحريض على العنف وبث لخطاب الكراهية بين الناس.

منتصر ساسي أمام القضاء بسبب صورة

🗒 الوقــــائع

تم الاستماع للصحفي مراسل إذاعة «إي أف أم» منتصر ساسي في 25 جوان 2024 أمام فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بنابل إثر مشاركته صورة عامة لمنطقة الحمامات في الليل تم التقاطها عبر «طائرة مسيرة» «درون». وقد تم البحث مع منتصر حول علاقته بـ «الدرون» التي تم التصوير بها ومدى مسؤوليته عن نشر الصورة. وكان منتصر ساسي قد شارك صورة تداولها نشطاء التواصل الاجتماعي دون أن يضع أي تعليق عليها.

مراسل جريدة «الشروق» بالكاف يحاكم على معنى المرسوم 54

🖺 الوقــــائع

مثل مراسل جريدة «الشروق» مولدي العباسي أمام أنضار المحكمة الابتدائية بالكاف في 27 جـوان 2024 إثـر شـكاية تقدمـت بهـا مواطنـة علـى خلفيـة خبـر تـم نشـره حـول إيقـاف شـخصين مـن ضمنهـا زوجهـا الـذي لـم يتـم ذكـر معطياتـه الشـخصية. وقـد تمـت إحالـة الصحفي علـى معنـى المرسـوم 54 بتهمـة نشـر أخبـار زائفـة والتشـهير. وقـد قـررت المحكمـة الابتدائيـة بالـكاف إبقـاء المراسـل بحالـة سـراح وتأجيـل النظـر فـى القضيـة إلـى 19 سـبتمبر 2024.

عوائق غير مشروعة أمام الحصول على المعلومة وعمل الصحفيين/ات

كان المكلفون بالاتصال في بعض التظاهرات والإدارات خلال الفترة التي يشملها التقرير مسؤولون عن حالات المضايقة وحجب المعلومات في ظل بطء العمل على توفير المعلومة الضرورية أو ضعف التنسيق مع المسؤولين وهو ما يؤثر سلبا على جودة المحتويات الإعلامية. كما تواصلت حالات حجب المعلومات في حق الصحفيين وهو ما يعتبر خرقا واضحا للحق في الحصول على المعلومات من مصادرها والمنصوص عليه بالدستور والقانون.

مضايقة لفريق صحفي أمام وزارة السياحة

📲 الوقــــائع

حاول المكلف بالاتصال بوزارة السياحة في 14 جوان 2024 منع الصحفية بموقع «بلا قناع» حذامي الطرابلسي والمصور الصحفي حازم الجلاصي من العمل على تغطية وقفة احتجاجية أمام مقر الوزارة بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة. حيث وخلال عمل الفريق الصحفي في محيط الوزارة توجه نحوه أحد حراس الوزارة وطالبهم بضرورة الحصول على ترخيص للتصوير. وأمام احتجاج الفريق الصحفي استنجد الحارس بالمكلف بالإعلام بالوزارة الذي أكد ضرورة الحصول على ترخيص مسبق للتصوير في محيط الوزارة.

مهرجان دقة يضع شروطا تمييزية للتغطية الإعلامية

🗟 الوقــــائع

أصدرت إدارة مهرجان دقة الدولي بلاغا صحفيا عددت فيه شروطها حول تغطية المهرجان من قبل الصحفيين في 27 جوان 2024، وقد تضمنت شروط الاعتماد للمهرجان طابع تمييزي باقتصار الاعتماد على الصحفيين/ات الذين يعملون على تغطية المواضيع الثقافية وهو ما يعد استبعاد للصحفيين/ات العاملين في المؤسسات الإعلامية والذين يعملون على التغطية الظرفية للمهرجانات الصيفية.

حجب معلومات يطال وكالة تونس افريقيا للأنباء

🗒 الوقــــائع

امتنع المندوب الجهوي للتربية بولاية أريانة في 3 جوان 2024 عن تقديم معطيات لفائدة الصحفي بوكالة تونس افريقيا للأنباء فيصل ضو حول مناظرة البكالوريا وطالبه بالحصول على ترخيص مسبق من وزارة الإشراف. حيث طلب الصحفي معلومات حول عدد مراكز الامتحان وعدد التلاميذ ولكن حجب المعلومات حال دون قيامه بعمله بدقة.

حجب معلومات بمنوبة

🗒 الوقــــائع

امتنع المكلف بالإعلام بالمندوبية الجهوية للتربية بمنوبة في 26 جوان 2024 عن تقديم معلومات عن الامتحان الوطني للباكالوريا ونتائجها للصحفية بوكالة تونس افريقيا للأنباء نعيمة عويشاوي إلا بترخيص مسبق من وزارة الإشراف. وكانت الصحفية قد تلقت نفس الرد في مناسبات سابقة منذ انطلاق الاستعدادات لخوض امتحانات البكالوريا.

مضايقة تطال ألفة الخصخوصي بسيدي بوزيد

📲 الوقــــائع

تعذر على الصحفية ألفة الخصخوصي مراسلة «الإذاعة الوطنية» القيام بعملها في علاقة باختبارات الباكالوريا بسيدي بوزيد نتيجة عدم تعاون المندوبية الجهوية للتربية بالمنطقة. حيث تواترت اتصالات الخصخوصي بالمكلف بالاتصال بالمندوبية منذ 5 جوان 2024 لتنسيق التواصل مع المندوب ولكن لم يتعاون معها في الصدد ما أعاق عملها على تقرير حول وضعية الحالات الخاصة والتحضيرات لاجتيازها للاختبارات والعمل على تغطية أكثر شمولية ودقة.

اعتداءات متفرقة

كان الأمنيون مسؤولون عن حالات مضايقة ومنع خلال عودة الحجيج من البقاع المقدسة في مطار توزر نفطة الدولي وهو ما عطل عمل الصحفيين/ات وحد من مجال تحركهم رغم حصولهم على التراخيص اللازمة للعمل.

كما طالت الصحفي سفيان بن فرحات حملة تشويه وشيطنة من قبل نشطاء التواصل الاجتماعي على خلفية تصريحات صحفية

مضايقة التلفزة التونسية في مطار توزر نفطة الدولي

🗒 الوقــــائع

تعرض الفريق الصحفي لمؤسسة «التلفزة التونسية» المكون من الصحفي مراد مزيود والمصور الصحفي الطيب بن حسن في 25 جوان 2024 إلى المضايقة خلال تغطيته لوصول الحجيج إلى مطار توزر نفطة الدولي من قبل أعوان أمن بالمطار.

حيث عمل أحد الأعوان على المرافقة اللصيقة للمصور الصحفي بالتلفزة التونسية الطيب بن حسن وتدخل في أكثر من مناسبة للحد من مجال تحركه، ورغم حصول الفريق الصحفي على ترخيص العمل لم يتم تمكينه من التصوير في مكان وقوف الطائرة وفي قاعة ختم الجوازات.

منع مراسلة إذاعة قفصة من العمل في توزر

🚆 الوقـــــائع

منع أعوان أمن بمطار توزر نفطة الدولي الصحفية بـ «إذاعة قفصة» وحيدة مبارك من العمل في 25 جويلية 2024 رغم حصولها على تراخيص التصوير خلال سعيها لتصوير نزول الحجيج من الطائرة ودخولهم قاعة ختم الجوازات. وقد أدى المنع الى تأخر انجاز الصحفية لعملها وعودتها إلى البيت في ساعة متأخرة.

منع مراسلة «إي أف أم» من العمل في توزر

📲 الوقــــائع

تعرضت الصحفية هنيدة بوعلاق مراسلة «إي أف أم» يوم الثلاثاء 25 جوان 2024 للمضايقة من قبل أعوان أمن بمطار توزر نفطة الدولي خلال تغطيتها لوصول الحجيج من البقاع المقدسة. حيث لم يسمح الأمنيون للصحفية لدخول مكان نزول الطائرة لتصوير الحجيج أو قاعة ختم الجوازات للحصول على تصريحات من الحجيج رغم حصولها على التراخيص الضرورية للعمل.

منع الصحفيين/ات من تغطية جلسة محاكمة محمد بو غلاب

🔡 الوقــــائع

منع أعوان الأمن المسؤولون عن حماية قاعة الجلسة بمحكمة الاستئناف بتونس الصحفيين من الدخول وتغطية جلسة المحاكمة «العلنية» للصحفي محمد بو غلاب. وقد تعلل أعوان الأمن بتعليمات صادرة عن رئيسة الدائرة بمنع دخول الصحفيين/ات.

حملة تحريض تطال الصحفي سفيان بن فرحات

📲 الوقـــــائع

شن بعض الأشخاص ومديرو بعض الصفحات على شبكات التواصل الاجتماعي حملة تشويه وتحريض على الصحفي سفيان بن فرحات إثر حضوره في 30 جوان 2024 بقناة «تلفزة تي في» وتصريحه بأنه تلقى عرض عمل من قناة «الجزيرة» القطرية. فقد عمل نشطاء التواصل الاجتماعي على سبه وشتمه والتحريض عليه وتوجيه اتهامات له لا علاقة لها بالواقع مع محاولة الطعن في مهنيته..



خلال شهر جوان 2024 سجلت وحدة الرصد بنقابة الصحفيين عديد الصعوبات والعراقيل التي واجهت الصحفيين خلال أداء عملهم. ويمكن إجمال هذه الصعوبات فيما يلي:

- مقاضاة الصحفيين
- النفاذ إلى المعلومات والأخبار
- تعطيل العمل من خلال المطالبة بالتراخيص
- الحملات الممنهجة ضد الصحفيين على مواقع التواصل الاجتماعي

مقاضاة الصحفيين:

تواصل خلال الشهر المنقضي مثول عديد الصحفيين والإعلاميين أمام المحاكم. ونتج عن ذلك الترفيع في العقوبات المسلطة على بعضهم وإيداع إعلامية ومثول صحفي على خلفية إدارة صفحة ينفي ملكيته لها. وفي واقعة أخرى أحيل مراسل صحفي على القضاء توا بتهمة نشر أخبار زائفة وقد أجلت المحكمة النظر في الملف الى شهر سبتمبر لإعداد وسائل الدفاع. وقد إتبعت النيابة العمومية إجراءات التلبس من خلال إحالته إلى النيابة العمومية بصفة فورية في نفس اليوم.

ويعتبر مناخ العمل الُصحُفِي صعباً للغاية ومحفوفا بالعديداً من التحديات والمخاطر، مع العلم أن هذا الامر ليس بالجديد بل هو مواصلة لسنوات من النضال والمثابرة التي يخوضها الصحفيون بقيادة النقابة من أجل ترسيخ حرية الصحافة وتكريس مبدأ: الصحافة ليست جريمة

ويمكن القول أن التحدي الأكبر في وجه الصحافة التونسية هو استخدام الدعاوى القضائية ضد الصحفيين في محاولة لمنعهم من الإبلاغ عن المسائل ذات الاهتمام العام. ومن بين وسائل حماية الصحافيين هو تدريب الجهات القضائية وقوات الأمن على المعايير الدولية لحرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين وأهمية الصحافة المستقلة والمهنية.

ونشير في هـذا السـياق إلـى أن المرسـوم 54 الـذي زاد في تعكيـر أوضـاع الصحفييـن وتعريضهـم إلى المسـاءلة القانونيـة بسـبب أداء عملهـم. ومـازال الصحفيـون يتعرضـون إلـى المضايقـات والإيقافـات وخاصـة في سـياق الاحتجاجات الاجتماعيـة أو أثناء فتـرات الانتخابات، وغالبا ما لا تكون هناك مساءلة عن هذه الانتهاكات حيث يرتكب الموظفون تضييقات ضد الصحافيين دون عقاب. وغالبا ما يواجه الصحفيون دعاوى قضائية باطلة هدفها تخويفهم وتخويف غيرهم ممن يعبرون عن وجهات نظر ناقدة. كما تستند الدعاوى أحيانا الى أسباب تافهة او مبالغ فيها. وتلجأ المحاكم في عديد من الأحيان الى تطبيق قوانين جزائية بدل تطبيق المرسوم 115 وهو ما يؤدي الى حالة من الخوف ومن حرمان الصحفيين من كسب رزقهم من عملهم.

ومن ناحية أخرى فإن الحد من المخاطر القانونية يقع على الصحفيين أنفسهم من خلال الالتزام بالمبادئ الصحفية و الأمانة والانصاف والاستعداد الدائم لإثبات ما يكتبونه او ما يقولونه من خلال المستندات والملفات والتحقق الدائم من المعلومات والاعتماد على المصادر الموثوقة والتمييز بين الخبر والتعليق الذي هو تقييم ذاتي يقدم بحسن نية وإعطاء فرصة للرد على الآراء التي تتضمن انتقادا وعلى التحقيقات الصحفية وتوخي الموضوعية شكلا ومضمونا واحترام حرمة الحياة الخاصة وعدم استخدام وسائل غير امينة للحصول على معلومات وعدم التمييز او نشر أفكار الكراهية وعدم تعريض حياة الناس للخطر وعدم الكشف عن المصادر التي لا يرغب أصحابها في كشفها وعدم الحكم المسبق بالإدانة ضد أي متهم.

النفاذ إلى المعلومات وطلب التراخيص:

تؤكد كل المواثيق الدولية بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أهمية حرية التعبير التي تشمل البحث عن المعلومات والأفكار واستقبالها وارسالها عبر كل الوسائط وبغض النظر عن الحدود مع وجوب إحترام حقوق الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن العام والصحة العامة والآداب العامة.

وتفرض القوانين التونسية على الإدارات العامة النشر التلقائي للمعطيات والإحصائيات المتعلقة بنشاطها، كما تعطي تلئ القوانين للصحفي الحق في النفاذ إلى المعلومات والاحصائيات التي هي بحوزة الإدارة ما لم يكن النفاذ اليها محجرا بموجب نص قانوني . خلال الشهر المنقضي إشتكى الصحفيون من النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بحدثين اجتماعيين هامين يتمثلان في عودة الحجيج من الأراضي المقدسة واعلان نتائج امتحان الباكالوريا. ومن خلال مرصد النقابة تمت معاينة صعوبات وعراقيل في عمل الصحفيين مع مسؤولي التربية والتعليم ومسؤولي امن أحد المطارات. والاشكال أن المؤسسات الإعلامية تضغط على الصحفيين العامليين لديها وتطالبهم بالسبق الصحفي والحال انهم يجتهدون لاقتناص الخبر من هياكل لا تتعاون بالشكل الكافي معهم.

وإذا كنا نتفهم انشغال المسؤولين خلال بعض فترات الذروة فان امامهم بعض الحلول التي يمكن تطبيقها مثل توفير المعلومات على مواقع الوزارات وكذلك توسيع صلاحيات المكلفين بالإعلام مركزيا وجهويا للإدلاء بالتصريحات في علاقة ببعض الاحصائيات والمعلومات التي يحتاجها الصحفي في أوقات معينة نظرا لانشغال الراي العام بمعرفتها. وعلى العكس من ذلك أصبح بعض المكلفين بالإعلام في الهياكل العمومية غير متعاونين بالشكل الكافي مع الصحافيين والمراسلين المحليين. ويتطلب هذا الأمر وضع استراتيجية وخطة عمل واضحة في علاقة بصلاحيات ومهمات الملحقين الإعلاميين وضرورة استعدادهم الدائم للدخول في علاقة شراكة مع وسائل الاعلام المحلية لتزويدها

بالأخبار والإحصائيات المفيدة للرأي العام، وهكذا يكون الملحق الإعلامي وسيلة تواصل وليس معرقلا لعمل الصحفيين.

وبخصوص طلب التراخيص من الصحفيين فان هذا الإجراء لا وجود له في أي قانون ، ذلك أن المبدأ يبقى حرية العمل الصحفي وحرية التصوير و أن الاستثناء يبقى الترخيص المسبق والذي يحدده نص قانوني بصفة مفصلة ودقيقة . ورغم الإشارة إلى موضوع التراخيص بصفة متواصلة لكننا نلاحظ أنه يتكرر في كل مناسبة بدون أي مسوغات قانونية، وهو ما يتطلب من السلطات اصدار توجيهات مكتوبة للموظفين وافراد الامن بخصوص الحالات التي يمكنهم المطالبة فيها بالتراخيص والحالات التي يسمح فيها بالعمل الصحفى الحروفق القوانين الجارية.

الحملات عبر مواقع التواصل الإجتماعي:

تتكثف خلال بعض الأوقات الحملاتُ التحريضية والتشويهية ضد بعض الصحفيين على خلفية الآراء والأفكار التي يعبرون عنها . وفي العادة فان هذه الحملات المنظمة تكون على خلفيات سياسية وبسبب الإختلاف مع الصحفي مع مجموعات معينة حزبية أو رياضية او مجموعات مصالح ويجد الصحفي نفسه في مواجهة سيل من الشتائم والتشويهات الكاذبة بغاية الحط من كرامته وتلويث سمعته. وتؤكد جميع المواثيق الدولية على حق الصحفي في حمايته من كل الأخطار التي يتعرض إليها بما في ذلك حملات التحريض والكراهية ضده. وفي الحالة التي يشير إليها التقرير فإن منطلق الحملة كان تعبيرا عن رأي من قبل الصحفي المعني دون أن يستهدف أي كان بما هو خارج نواميس الصحافة. وتؤكد مثل هذه الحملات أن هناك مجموعات تترصد أي فرصة لاستباحة سمعة صحفي معين بسبب إختلافها معه. وعلى كل حال فإن العدالة تبقى إحدى الوسائل لردع المحرضين

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال شهر جوان 2024 فإنها توصي:

رئاسة الجمهورية بـ:

-اصدار قرار يقضي بضرورة احترام حق المواطن التونسي في المعلومة ويدعو كل هياكل الدولة الى إيقاف العمل بالمناشير التي تضع عوائق غير مشروعة أمام عمل وسائل الاعلام

-تفعيـل عمـل الهيئـة العليـا المسـتقلة للاتصـال السـمعي البصـري باعتبارهـا هيـكل تعديلـي وحجـر زاويـة في تقليـص عـدد المحاكمـات خـارج إطـار القانـون المنظـم لقطـاع الصحافـة والتـي كانـت دائمـا تلعـب دورا تحكيمـي وتعديليـا لضمـان جـودة العمـل الصحفـى.

رئاسة الحكومة التونسية بـ:

-سحب المناشير الحكومية المعرقلة لجهد ممثلي المؤسسات والمنشآت العمومية في توفير المعلومة الآنية والدقيقة لوسائل الإعلام وتحديدا المنشور عدد 19.

وزارة العدل بـ:

-مراسلة النيابة العمومية لتجميد العمل بالمرسوم 54 لحين البت في مشروع القانون المقدم أمام البرلمان لتعديله.

وزارة التربية بـ:

فتح تحقيق في الخروقات التي قام بها منظورها من مضايقة وحجب للمعلومات ومحاسبة المسؤولين عنها.



ك النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين Syndicat National des Journalistes Tunisiens